

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ «بالتفوض»

باعتبار الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم

عن العام المالي ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية لقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد اللائحة الداخلية

للعاملين بالغرفة التجارية لمحافظة الفيوم :

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفوض في بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠١٢/٨/٢٩

باعتبار الحساب الختامي للغرفة عن العام المالي ٢٠١١ :

وعلى مذكرة إدارة الميزانيات والحسابات الختامية المؤرخة ٢٠١٣/١/١٧ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالي ٢٠١١

حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة مبلغ ١١٦٨٠٢,٤٩ ج (فقط مليون ومائة وستة عشر ألفاً

وثلاثمائة وجنيهان اثنان وتسعة وأربعون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ٩٣١٩٧٣,٤ ج (فقط تسعمائة وواحد وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وسبعين جنيهاً

وأربعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريفات مبلغ ١٨٤٨٢٩,٠٩ ج (فقط مائة وأربعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وتسعه وعشرون جنيهاً وتسعة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٢٣٢٦١٦٤,٢٣ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وستة وعشرون ألفاً ومائة وأربعة وستون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٣/١/١٧

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلاموني